النقد النحوي في كتب الوقف والابتداء: نقد أبي بكر الأنباري لأبي حاتم السجستاني

الدكتور إبراهيم الفروقي
أستاذ اللغة العربية بمدرسة سيد الزوين للتعليم العتيق بمراكش
دكتوراه في اللغة العربية من كلية اللغة العربية
جامعة القاضي عياض، مراكش
المغرب

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد؛ فقد اعتنى علماء الإسلام بعلوم القرآن الكريم اعتناءً قلَّ نظيره؛ فشرحوا كلماته، وبيَّنوا معاني آياته، وأعربوا تراكيبه، وضبطوا مواضع الوقف والابتداء فيه؛ بَيْدَ أنَّه لم يُسلِّم بعضهم لبعضٍ فيما ذهب إليه؛ لذا جرى بينهم نقاشٌ علميٌّ كما نُقِل إلينا في مؤلَّفاتهم، ولم يقف هذا عند المناقشة فقط؛ بل وصل ذلك الانتقاد والاعتراض. ومن ذلك ما وقع بينهم في تحديد أماكن الوقف والابتداء؛ لأن من مواضع الوقف ما يُفضي إلى إشكال من جهة الصناعة النحوية؛ كالفصل بين العامل ومعموله، والمعطوف وما عُطِف عليه، والنعت والمنعوت، ونحو ذلك؛ لهذا كان لا بدّ من بيان تلك المواضع التي اعتراها الضعف من جهة النحو، وتوضيح الخَلَل الإعرابيّ التي أدَّت إليه. ومن الكتب التي اعتنت بذلك كتاب أبي بكر الأنباريّ (328هـ): **"إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ"**.

ولَمَّا تصفَّحت هذا الكتاب وجدت أبا بكر قد انتقد أبا حاتم السِّجِسْتانيّ (255هـ) في عدَّة أماكن قائلًا: **وهذا غلطٌ، وهذا خطأٌ** ...؛ لذا فإن الإشكالية التي يدور عليها هذا البحث هي انتقاد ابن الأنباريّ لأقوال أبي حاتم السِّجِسْتانيّ، في كتابه: **"إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ"**. وقد سمَّيت البحث: **"النقد النحوي في كتب الوقف والابتداء: نقد أبي بكر الأنباري لأبي حاتم السجستاني"**.

وتكمن أهميّة هذا البحث في أربعة أمور: أوّلها: أنّ للوقف والابتداء أثرًا بليغًا في اختلاف الأعاريب والمعاني. وثانيها: أن النقد النحويّ يُوقف الباحث على مواضع الخلل في الأقوال الإعرابية. وثالثها: أن النقد عمومًا والنحويّ خصوصًا؛ يُنمّي في الباحث القدرة على تحليل النصوص، ومناقشة أصحابها. ورابعها: الكشف عن المعاني الدقيقة للآيات القرآنية.

وقد جمعت في هذا البحث تلك المسائل التي انتقد فيها ابن الأنباريّ أبا حاتم، وسلكت فيه المنهج الوصفيّ التحليليّ، وعَنْوَنت كلّ مسألة، وذكرت كلام ابن الأنباريّ الذي هو محلّ الدراسة، راجيًا من الله – عزَّ وجلَّ – أن يكون مُسهِمًا في إغناء الدرس النحويّ، خاصة ما تعلَّق بالإبانة عن معاني القرآن العظيم.

ويشتمل البحث على مقدّمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، ولائحة للمصادر والمراجع. وهذا تفصيل فصوله:

وُسِم الفصل الأوّل بالنقد في قضايا الأسماء، ويضمّ ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأوّل: النقد في الأسماء المرفوعة

المبحث الثاني: النقد في الأسماء المنصوبة

المبحث الثالث: النقد في الأسماء المجرورة

وسُمِّي الفصل الثاني النقد في قضايا الحروف، وتحته مبحثان، هما:

المبحث الأول: النقد في الحروف المبنية على الفتح

المبحث الثاني: النقد في الحروف المبنية على الكسر

وعُنْوِن الفصل الثالث بالنقد في قضايا الجمل، ويحتوي على مبحثين، هما:

المبحث الأوّل: النقد في الجمل التي لها محلّ من الإعراب

المبحث الثاني: النقد في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب

وقد تفرَّعت المباحث إلى مسائل. واقتصر البحث على هذه المسائل، ولم يستقصِ جميع ما انتقد فيه أبو بكر الأنباريّ أبا حاتم السجستانيّ؛ وذلك خشية الإطالة.

الفصل الأوّل: النقد في قضايا الأسماء، ويضمّ ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: النقد في الأسماء المرفوعة، ويضمّ أربع مسائل:

المسألة الأولى: محلّ (مَن) بين الرفع على الابتداء أو العطف والنصب على المفعولية

جاء ذلك في قول الله – عزَّ وجلَّ –: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[1].

قال أبو بكر بن الأنباريّ: "(يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ) ... قال السِّجِسْتَانِيُّ: معناه: ((ومن اتَّبعكَ من المؤمنين حسبُهم الله))"[2].

ذكر أبو بكر إعراب أبي حاتم السجستانيّ لقوله – تعالى –: (وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ). وفي ذلك أوجُه إعرابية أُخرى قد ذكرها النحويُّون[3].

فكيف تلقَّى أبو بكر قول أبي حاتم؟

نقْد ابن الأنباريّ لأبي حاتم

ذهب أبو حاتم إلى أنّ (مَنْ) في محلّ رفع مبتدأ، والخبر محذوف يدلّ عليه ما قبله؛ والتقدير: ((ومَن اتَّبعكَ من المؤمنين حسبُهم الله)).

وخالفه أبو بكر في ذلك؛ لقوله: "(يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ) وقف حسن إذا نصبت (وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ) بفعلٍ مُضمَر، كأنك قلت: ((يكفيكَ الله ويكفي من اتَّبعكَ من المؤمنين)) ... وإن جعلت (مَنْ) في موضع رفع على النَّسَق[4] على (الله) لم يحسن الوقف على الله تعالى"[5].

ذهب أبو بكر إلى أنَّ (مَنْ) في محلّ نصب بفِعلٍ مُضمَرٍ، على أنها مفعول به؛ والتقدير: ((يا أيُّها النَّبيُّ يَكْفِيكَ اللهُ ويَكْفِي مَن اتَّبعكَ مِنَ المؤمنين))، وأجاز أن تكون (مَنْ) في محلّ رفع معطوفة على اسم الجلالة (الله)؛ والتقدير: ((يا أيّها النبيُّ كافِيكَ اللهُ وأَتباعُكَ مِن المؤمنين)).

وانتقد أبو بكر إعراب السجستانيّ قائلًا: "قال السجستاني: معناه: ((ومن اتَّبعكَ من المؤمنين حسبُهم الله)) ... **وهذا غَلَطٌ**؛ لأن المفسِّرين والنحويِّين على خلافه؛ وإنما رغب النحويُّون عنه؛ لأنه ينقطع من الأوّل إذا فُعِل به ذلك، وهو متَّصل على مذهبهم، فليست بهم حاجة إلى قطعه منه"[6].

وغلَّطَ أبو بكرٍ أبا حاتمٍ، واحتجَّ بأن ما ذهب إليه مخالفٌ لقول المفسّرين والنحويّين؛ لأن الكلام على مذهبهم متَّصل، فيصير على إعراب أبي حاتمٍ منقطعًا؛ لكن يمكن أن تكون الواو في (وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ) عاطفةً جملةً على جملة في قول أبي حاتم. ولعلّ أبا بكر يرى أن الواو استئنافية عند أبي حاتم. والذي يُعنى به البحث؛ هو أن أبا بكر قد انتقد أبا حاتم وغلَّطَ قوله.

المسألة الثانية: محلّ (مَنْ) بين الرفع على الابتداء والنصب بـ(يَدْعُوا)

جاء ذلك في قول الله – تعالى –: ﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ﴾[7].

قال أبو بكر: "(يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ) وقف حسن. وقال السجستاني: لا يكون (أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ) وقفًا تامًّا؛ لأن خبر المبتدأ لم يأتِ بعد. وإنما هو قوله: (لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ)، و(يدعو) بمعنى: ((يقولُ))"[8].

توقَّف أبو بكر عند هذه الآية؛ لبيان مواضع الوقف فيها، فذكر أن الوقف التامَّ عند أبي حاتم السجستانيّ هو قوله – تعالى –: (لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ)؛ لأنها خبر عنده.

فكيف تلقَّى أبو بكر قول أبي حاتم؟

نقد أبي بكر لأبي حاتم السجستانيّ

هذه الآية من المواضع المشكلة من جهة الصناعة النحوية؛ لذا اختلف في إعرابها النحويُّون[9]، فذهب أبو حاتم إلى أنَّ اللام للابتداء، و(مَنْ) في موضع رفع مبتدأ أوَّل، و(ضَرُّهُ) مبتدأ ثانٍ، و(أَقْرَبُ) خبر المبتدأ الثاني، والجملة صلة (مَنْ) لا محلّ لها من الإعراب، وخبر المبتدأ الأوّل (لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ).

وقد خالفه أبو بكر في ذلك، فقال: "(مَنْ) منصوبة بـ(يدعو)، واللام لام اليمين، كأنه قال: ((يدعو مَنْ لَضرُّه؛ أي: مَنْ واللهِ لَضُرُّه أقرب مِن نفعه)). فنُقِلَت اللام من الضّر، فأُدْخِلَتْ على (مَنْ)؛ لأنها حرف لا يَتبيَّن فيه الإعراب، حُكِيَ عن العرب: ((عندي لَمَا غيْرُهُ خَيْرٌ منه))؛ يعني: ((عندي ما لَغَيْرُه))"[10].

فذهب أبو بكر الأنباريّ إلى أنّ (مَنْ) في محلّ نصب بالفعل (يدعو) على أنها مفعول به، واللام لامُ القَسَم، وهي متقدِّمة على موضعها، وأصل الكلام – عنده –: ((يدعو مَنْ واللهِ لَضُرُّه أقربُ مِن نفعه)). وهذا الإعراب هو قول الكسائيّ (189هـ)[11] والفرّاء (207هـ)[12]، وقد اعتُرِض عليهما بأنَّ اللام – على قولهما – في صلة الموصول، وما كان في الصلة لا يجوز تقديمه على الموصول[13].

وقد تابعَ أبو بكر في إعرابه الكسائيَّ والفرَّاءَ، وانتقد قول أبي حاتم، فقال: "فإنكارُه الوقف على قوله: (أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ) **خطأٌ منه**"[14]. وإعرابُ أبي حاتم لا إشكال فيه من حيث الصناعة النحوية. وما ذهب إليه أبو بكر يَرِدُ عليه أنه لا يجوز أن يُقدَّم ما كان في حَيِّز الصلة على الموصول كما ذُكِر قبلُ.

وخلاصة ذلك أن أبا بكرٍ الأنباريّ قد انتقد أبا حاتمٍ السجستانيَّ، وخطَّأَ ما ذهب إليه.

المسألة الثالثة: تردُّد (الكتابُ) بين النعت لاسم الإشارة والإخبار عنه

جاء ذلك في قول الله – عزَّ وجلَّ –: (الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبٌ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)[15].

قال أبو بكر: "قال الأخفش: (ذلك) مبتدأ و(الكتاب) نعته، و(لَا رَيْبَ فِيهِ) خبر المبتدأ[16]. وأنكر ذلك السجستانيُّ وقال: أوّل سورة الرعد يدلّك على أنه ليس كما ظنّ الأخفش؛ لأنه لم يذكر ثَمَّ (رَيْبًا) ولا شيئًا يكون خبرًا له"[17].

نقل أبو بكر إعراب[18] الأخفش (215هـ)، ثُمّ أتبعه إنكار أبي حاتم عليه.

فكيف تلقَّى أبو بكر هذا الإنكار؟

نقْد أبي بكرٍ لأبي حاتم السجستانيّ

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن (ذلك) في محل رفع مبتدأ، و(الكتاب) نعت لِاسم الإشارة، و(لَا رَيْبَ فِيهِ) خبر المبتدأ. واعترض عليه أبو حاتم السجستانيّ، فأعرب (ذلك) مبتدأً، و(الكتاب) خبره كما نقل عنه النَّحّاس (338هـ)[19]، واحتجّ أبو حاتم بقوله – تعالى –: (الٓمٓرٰۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ)[20]؛ إذ لم يُذكَر بعد هذا شيءٌ يكون خبرًا عن اسم الإشارة؛ يريد بهذا: أن (تلك) مبتدأ، و(ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ) خبر عن (تلك)، فكما أن ما بعد اسم الإشارة خبر عنه في سورة الرعد فكذلك يكون في سورة البقرة.

قال أبو بكر: **"هذا غلط من السجستاني**؛ لأنه إذا جاء بعد الكتاب رافع كان نعتًا، وإذا لم يجئ رافع كان خبرًا. وفي أول سورة الرعد (الٓمٓرٰۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ) لا يجوز أن تكون (ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ) نعتًا لـ(تلك)؛ لأن (هذا)، و(ذلك)، و(تلك) وما اشتُقَّ مِنْهُنَّ؛ لا يتبعُهنَّ[21] إلَّا اسم فيه الألف واللام، كقولك: ((هذا الرجل))، و((ذلك الرجل))، و((تلك المرأة))"[22].

وخلاصة ما سبق أن أبا بكر قد دافعَ عن قول الأخفش، فذكر أنه إذا أتى بعد (الكتاب) خبرٌ كان (الكتاب) نعتًا، وإذا لم يأتِ خبرٌ كان (الكتاب) خبرًا عن اسم الإشارة، وقد انتقد أبا حاتم وغلَّطَه في إنكاره على الأخفش.

المسألة الرابعة: (أَنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ) بين الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية

أتى ذلك في قول الله – تعالى –: (إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقًّاۚ إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ)[23].

قال أبو بكر: "قوله: (حَقّٗاۚ إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ) كان أبو جعفر يفتح ألف (أنَّ)[24]، وسائر القُرَّاء على كسرها[25]. فمَنْ فتحَها وقف: (مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ)، وابتدأ: (حَقّٗاۚ أَنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ) على معنى: ((حَقًّا بَدْؤُهُ الْخَلْقَ)) ... وقال السجستانيّ: من فتح (أن) نصبَها بالوعد، كأنه قال: ((وعد الله أنه يبدأ الخلق))"[26].

ذكر أبو بكر أنَّ من فتح الهمزة في قوله – تعالى –: (أَنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ)؛ فالمعنى: ((حَقًّا بَدْؤُهُ الْخَلْقَ))، فتكون (أنّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية. وقال أبو حاتم السجستانيّ: إن المصدر في محلّ نصب.

فكيف تلقَّى أبو بكر إعراب أبي حاتم؟

انتقاد أبي بكر لأبي حاتم السجستانيّ

ذهب أبو حاتم إلى أنّ (أنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل نصب بالفعل العامل في (وَعۡدَ ٱللَّهِ)؛ والتقدير: ((وَعَدَ اللهُ وَعْدًا أَنَّه يَبْدأُ الخَلْقَ))، فـ(وَعۡدَ ٱللَّهِ) منصوبٌ على المصدر المؤَكِّد، لأنَّ معنى (إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ): وعَدَكم بالرجوع.

وخالفه أبو بكر في ذلك، فذهب إلى أن (أنّ) ومدخولها في تأويل مصدر في محلّ رفع على الفاعلية، والعامل فيه الفعل المحذوف الذي نصب (حقًّا)؛ والتقدير: ((حَقَّ حَقًّا بدؤُه الخلقَ))، أو العامل: (حَقًّا) نفسُه؛ أي: ((حقًّا بدؤه الخلقَ))، ثُمَّ انتقد إعراب السجستانيّ، فقال: "قال السجستانيّ: من فتح (أن) نصبَها بالوعد، كأنه قال: ((وعد الله أنه يبدأ الخلق))، **وليس كما ظنَّ**؛ لأن كسر (أنّ) يدلُّ على أنها غير معلّقة بالوعد"[27].

انتقده أبو بكر واحتجَّ بأن قراءة كسر الهمزة تدلّ على أنَّ (أنَّ) لا تتعلَّق بالوعد؛ لأن قراءة الكسر على الاستئناف. وما احتجّ به أبو بكر على أبي حاتم هو حجّة على أبي بكر، فقراءة الكسر تدلُّ – أيضًا – على أنّ (أنّ) غير متعلِّقة بـ(حقًّا)؛ لكنه قد انتقد أبا حاتم. والدليل على ذلك قوله: ((**ليس كما ظنَّ**)).

المبحث الثاني: النقد في الأسماء المنصوبة، ويحتوي على أربع مسائل:

المسألة الأولى: (شُكْرًا) بين التأكيد لمعنى (اعْمَلُوا) والنصب بفعل مقدَّر من لفظه

جاء ذلك في قول الله – تعالى –: (يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ۚ إِعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ ۚ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ۚ)[28].

قال أبو بكر: "(إِعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ ۚ شُكْرًا ۚ) وقف حسن. وأجاز السجستاني الوقف على (ءَالَ دَاوُۥدَ) وابتداء (شكرا) على معنى: ((اشكروا الله شكرًا))"[29].

ذكر أبو بكر أنّ التقدير عند أبي حاتم السجستانيّ: ((اشكروا الله شكرًا))[30].

فكيف تلقَّى أبو بكر هذا القول؟

انتقاد أبي بكر الأنباريّ لأبي حاتم السجستانيّ

أجاز أبو حاتم الوقف على (ءَالَ دَاوُۥدَ)، وابتدأ (شكرا)؛ أي: ((اشكروا الله شكرًا)). والعامل في المصدر (شُكْرًا) فعلٌ من لفظ المصدر محذوفٌ وجوبًا.

وخالفه أبو بكر قائلًا: "المعنى: ((اعملوا شكرًا لله فيما أنعم به عليكم))، فإذا وقفنا على (ءَالَ دَاوُۥدَ) وابتدأنا (شُكْرًا) زالَ هذا المعنى"[31].

ويظهر من كلام أبي بكر أنّ (شكرًا) مفعول مطلَق لـ(اعملوا)؛ لأن معنى (اعملوا): (اشكروا)، ويحتمل أن يريد أنه مفعول لأجله أو مفعول به للفعل (اعملوا)، فيكون (شكرًا) على هذا الأوجه الثلاثة متَّصلًا بما قبله، ولا يجوز الوقوف على (ءَالَ دَاوُۥدَ) خلافًا لأبي حاتم السجستانيّ.

ثُمَّ انتقد أبو بكر إعراب أبي حاتم، فقال: "أجاز السجستاني الوقف على (ءَالَ دَاوُۥدَ) وابتداء (شكرًا) على معنى: ((اشكروا الله شكرًا)). **وهذا عندي بعيد**"[32].

وإنّما ضعَّف ابن الأنباريّ قول أبي حاتم؛ لأنه يفصل المصدر عن الفعل (اعملوا)، وهو عامل فيه عند أبي بكر، فلَمَّا أفضى قول أبي حاتم إلى ذلك انتقده ابن الأنباريّ.

المسألة الثانية: انتصاب (رَّسُولاً) على التبعية أو المفعولية أو الإغراء

جاء ذلك في قول الله – تعالى –: (فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۚ 10 رَّسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ)[33].

قال أبو بكر: "(قَدَ اَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً) حسن غير تامٍّ. وقال السجستاني: هو تامٌّ ...

وقال بعض البصريّين: الرسول منصوب على الإغراء بإضمار ((عليكم رسولا، ابتغوا رسولا))؛ وإنما صلُح وقوع الإغراء بنكرة لأنها وصلت بـ(يتلو)، فأدنتها الصلة من المعرفة. فَمن أَخذ بهذا القول قال: الوقف على (ذكر) تامّ. وفي (رسول) وجه ثالث، وهو أن ينصب بمشتَقّ من (ذكر) يُراد به ((قد أنزل الله إليكم ذكرًا يذكر رسولًا))، فمن أخذ بهذا قال: الوقف على (ذكر) حسن، وليس بتامّ"[34].

ذكر أبو بكر أنَّ الوقف تامٌّ عند أبي حاتم على (ذكرًا، ثُمَّ يبدأ (رسولًا)، وهذا يعني أنّ (رسولًا) منصوب بفعل مقدَّر؛ تقديره: ((أرسل رسولًا))، ثُمَّ نقل عن بعض البصريّين أنه منصوب على الإغراء، وأجاز وجهًا ثالثًا، وهو أن يكون منصوبًا بفعل مشتقّ من (ذكرًا)؛ أي: ((قد أنزل الله إليكم ذكرًا يذكر رسولًا)).

فكيف تلقَّى أبو بكر قول أبي حاتم؟

انتقاد قول أبي حاتم السجستانيّ

ذهب أبو حاتم إلى أنَّ الوقف على (ذكرًا) تامٌّ، ثُمَّ يبدأ (رسولًا)، وهذا يعني أنّ (رسولًا) منصوب بفعل محذوف؛ وتقدير الكلام: ((أرسل رسولًا))، أو ((بعث رسولًا)).

وانتقد أبو بكر قول أبي حاتم، فقال: "(قَدَ اَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً) حسن غير تامٍّ. وقال السجستاني: هو تامٌّ. **وهذا خطأ**؛ لأن (الرسول) منصوب على الإتباع لـ(الذكر)، ولا يحسن الوقف على متبوع دون تابعٍ ... فإن قال قائل: كيف يكون (الرسول) تابعًا لـ(الذكر) و(الرسول) لا ينزل، وإنما ينزل القرآن؟ قيل له: (أنزل) محمول على معنى: (أَظهَر) و(بيَّن)، كما قال الشاعر[35]:

إِذَا تَـغَـنَّى الْـحَـمَـامُ الْـوُرْقُ هَـيَّـجَـنِي ... وَلَـوْ تَـعَـزَّيْـتُ عَـنْـهَـا أُمَّ عَـمَّـارِ

فنصب (أُمَّ عَمَّار) بـ(هَيَّجَني)؛ بمعنى: (ذَكَّرَني)"[36].

فذهب أبو بكر إلى أنّ (رسولًا) منصوب على أنه بدل من (ذكرًا)، وهو بدل الشيء من الشيء، وحمل (أنزل) على معنى (ظهر)؛ أي: ((قد أظهر الله ذكرًا رسولًا))، واستدل على ذلك ببيت النابغة. وهذا هو الإعراب الذي ارتضاه أبو بكر، وعلى هذا القول لا يجوز الوقف على (ذكرًا)؛ لأنه يفصل البدل عن المبدل منه.

وما ذهب إليه أبو حاتم، والنصب على الإغراء، والنصب بفعل مشتقّ من (ذكرًا)؛ كلُّها أقوال تُخرَّج على تقدير الناصب لـ(رسولًا)، بخلاف ما ذهب إليه ابن الأنباريّ، ويبدو أن الذي حمله على ذلك أنَّ الكلام متّصل بعضه ببعضٍ، فلا حاجة إلى فصله وتقدير الناصب. وإعراب أبي بكر يُبقي الكلام على اتّصاله، ولم يحتج إلى تقدير؛ لهذا انتقد أبا حاتم، وخطَّأ قوله.

المسألة الثالثة: تردُّد (يَعْقُوبَ) بين النصب بفعلٍ مضمَرٍ والعطف على (إِسْحَاقَ)

جاء ذلك في قول الله – سبحانه –: (وَامْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ)[37].

قال أبو بكر: "من قرأ: (وَمِنْ وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ)[38] كان الاختيار أن يقف على آخر الآية، ويجوز أن يقف على (إسحاق)، ثُمَّ يبتدئ: (وَمِنْ وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ) على معنى: ((وَهَبْنَا لَهَا يَعْقُوبَ)). وقال السجستاني: النصب ليس بالمختار؛

لأنه لم يُبشِّره إلا بواحد، كما قال: (فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ)[39]"[40].

ذكر أبو بكر أنَّ أبا حاتم السجستانيّ لا يختار قراءة النصب؛ لأن الله لم يُبشرْ إبراهيم إلا بواحد.

فكيف تلقَّى قول أبي حاتم؟

انتقاد ابن الأنباريّ لقول للسجستانيّ

ذهب أبو حاتم إلى أنّ (يعقوبَ) في قراءة النصب مجرور بالفتحة النائبة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعُجمة، وجعله معطوفًا على (إسحاق) المجرور بالباء، فيكون التقدير: ((فبشرْناها بإسحاق ويعقوبَ من ورائه))، فدخل يعقوب في البشارة، ولم يختر أبو حاتم قراءة النصب؛ لأنها تفيد – عنده على هذا التقدير الذي سبق بيانه – أن يعقوب داخل في البشارة، فقال: "لأنه لم يُبشِّره إلا بواحد، كما قال: (فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ)"[41].

وانتقد أبو بكر قول أبي حاتم قائلًا: **"هذا غلط منه**؛ لأن الذين نصبوا (يعقوب) لم يدخلوه في (البشارة)؛ لأنه **يفسد** أن يُنسَق على (إسحاق) الأوّل؛ لدخول (مِنْ) بينما، وذلك أنه لا يجوز: ((مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ وَمِنْ بَعْدِهِ مُحَمَّدٍ))، فأصحاب النصب لم يريدوا هذا **الوجه الخطأ**؛ وإنما أرادوا أن يُضمِروا فعلًا ينصبونه، كما تقول: ((مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ وَمِنْ بَعْدِهِ مُحَمَّدًا))، على معنى: ((وَجَدْتُ مِنْ بَعْدِهِ مُحَمَّدًا))"[42].

بيَّن أبو بكر أن توجيه قراءة النصب ليس كما قال أبو حاتم؛ لأن في ذلك إشكالًا، وهو أنه إن جُعِل (يعقوب) معطوفًا على (إسحاق) المجرور بالباء؛ كان في ذلك فصلٌ بين حرف العطف الواو وبين (يعقوب) بقوله: (مِنْ وَّرَآءِ اسْحَٰقَ)، وإذا كان الأمر كذلك فلا يجوز في المعطوف إلّا النصب؛ لأن حرف العطف قد ناب عن الجارّ، فينبغي أن يتّصل بالمعطوف، وقد ذكر أبو بكر أن من قرأ بالنصب لم يُرد عطف (يعقوب) على (إسحاق)؛ بل توجيه ذلك على أن (يعقوب) منصوب بفعلٍ مضمَرٍ دلَّ عليه (بشَّرْنا)؛ وتقدير الكلام: ((فبشّرناها بإسحاقَ ومِن وراء إسحاقَ وَهَبْنا لها يعقوبَ))، فعلى هذا الإعراب لا يكون يعقوب داخلًا في البشارة كما قدَّره أبو حاتم.

وخلاصة ما مضى ذكره أن ابن الأنباريّ قد انتقد قول أبي حاتم السجستانيّ، وبيَّن أن توجيه قراءة النصب ليست على العطف؛ وإنما هي على تقدير فعلٍ دلَّ عليه (بشّرنا).

المسألة الرابعة: جواز نصب (مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا) على الظرفية

أتى ذلك في قول الله – تبارك وتعالى –: (وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا)[43].

قال أبو بكر: "قال السجستاني: نصبوا (مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا) بقوله: (وَأَوْرَثْنَا) ولم ينصبوها بالظرف، ولم يريدوا ((في مشارق الأرض وفي مغاربها))"[44].

نقل أبو بكر عن أبي حاتم أن (مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا) منصوبة بـ(أَوْرَثْنَا)، ولم تُنصب بالظرف.

فكيف تلقَّى أبو بكر ذلك؟

انتقاد ابن الأنباريّ لأبي حاتم السجستانيّ

يتعدّى الفعل (أورثنا) إلى مفعولين، فالمفعول الأوّل: (القوم)، و(الذين) نعت للقوم، والمفعول الثاني: – على قول أبي حاتم – (مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا)، و(التي) من قوله – تعالى –: (ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَا) إمّا في محلّ نصب نعت لـ(مشارق) و(مغارب)، وإمّا في محلّ جرٍّ نعت للأرض[45]، وفي هذا ضعفٌ؛ لأنه قد فصل بالمعطوف – وهو (مغارب) – بين النعت والمنعوت[46].

وأنكر أبو حاتم نصب (مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا) على الظرفية، وانتقده في هذا ابن الأنباريّ، فقال: "فإنكاره النصب على معنى: ((في مشارقها ومغاربها)) **خطأ**"[47].

ثُمَّ بيَّن أنّ (المشارق) و(المغارب) فيها وجهان إعرابيّان: "أحدهما: أن تكون منصوبة بـ(أَوْرَثْنَا) على غير معنى محلّ، والمحلّ هو الذي يُسميه الكسائيّ صفة، والخليل وأصحابه من البصريّين ظرفًا. والوجه الثاني: أن ينصب (التي) بـ(أَوْرَثْنَا)، وينصب (المشارق والمغارب) على المحلّ[48]، كأنّك قلت: ((وأورثنا القومَ الأرضَ التي باركنا فيها في مشارقها ومغاربها))، فلمَّا أَسْقَطتَ الخافض[49] نَصَبْت. وإذا نصبت (المشارق والمغارب) بوقوع الفعل عليها على غير معنى محلّ جعلْتَ (ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَا) نعتًا لـ(المشارق والمغارب). وأجاز الفراء وجهًا ثالثًا، وهو أن تنصب (المشارق والمغارب) بوقوع الفعل عليها على غير معنى محلّ، ويجعل (ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا) في موضع خفض على النعت للأرض، كأنه قال: ((مشارق الأرض التي باركنا فيها))"[50].

وخلاصة ما سبق بيانه أن أبا حاتم السجستانيّ قد أنكر نصب (المشارق) و(المغارب) على الظرفية؛ لكن انتقده في ذلك ابن الأنباريّ، وبيَّن جواز نصبها على الظرفية.

المبحث الثالث: النقد في الأسماء المجرورة، ويتضمّن مسألتين:

المسألة الأولى: عطف (وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ) على (وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَالۡاٰخِرَةِ)

ورد ذلك في قول الله – تعالى –: (إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَالۡاٰخِرَةِ وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ)[51].

قال أبو بكر الأنباريّ: "الوقف على قوله: (وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَالۡاٰخِرَةِ) حسن. وقال السجستانيّ: هو وقف تامٌّ"[52].

ذكر ابن الأنباريّ أنّ الوقف على (وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَالۡاٰخِرَةِ) تامٌّ عند السجستانيّ.

فكيف كان تلقّيه لقول أبي حاتم؟

انتقاد ابن الأنباريّ للسجستانيّ

ذهب أبو حاتم إلى أن الوقف على (وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَالۡاٰخِرَةِ) تامٌّ؛ لكن خالفه أبو بكر في هذا، وقال إنّ: الوقف – هنا – حسنٌ، ثُمَّ اعترض على أبي حاتم، فقال: "وقال السجستاني: هو وقف تامٌّ. **وهذا خطأ منه**؛ لأن قوله: (وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ) نسَقٌ على (وجيه)، كأنه قال: ((وَجِيهًا ومُقَرَّبًا))، فلا يَتِمُّ الوقف على النَّسَق قبل ما نُسِق عليه. والدليل على ما ذكرت قوله في الآية الثانية: (وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗا)[53]، فنسق (الكهل) على قوله: (فِي ٱلۡمَهۡدِ)، كأنه قال: ((ويُكلِّم الناسَ صغيرًا وكهلًا))"[54].

بيَّن أبو بكر أنّ الوقف على وَجِيهاً فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلآخِرَةِ) غير تامٍّ؛ لأن (مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ) معطوف على (وَجِيهًا)، ولا يكون الوقف تامًّا على المعطوف عليه دون المعطوف، ثُمَّ استدلّ بقوله – تعالى –: (وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلاً)؛ يريد بذلك: أن (كهلًا) لَمَّا كان معطوفًا على (فِي ٱلْمَهْدِ) دلَّ على أن (فِي ٱلْمَهْدِ) حالٌ؛ أي: ((في حال كونه في المهد))، فكذلك يكون (مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ) معطوفًا على (وجيهًا)؛ أي: أنه متعلّق بمحذوف في محل نصب معطوف على (وجيهًا)؛ يعني: ((وجيهًا في الدنيا والآخرة وكائنًا من المقرّبين)). ويبدو أن أبا بكر يُعرب (ويُكلِّم) حالًا، وحينئذٍ يكون استدلاله بأنّ (كهلًا) معطوف على (وجيهًا)؛ والتقدير: ((وجيهًا في الدنيا والآخرة وكائنًا من المقرّبين ومكلِّمًا الناس في المهد وكهلًا)).

وخلاصة ما مضى بيانه أن ابن الأنباريّ لا يرى الوقف تامًّا على (وَجِيهاً فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلآخِرَةِ) خلافًا للسجستانيّ؛ بل انتقده وعدَّ ذلك خطأً من أبي حاتم.

المسألة الثانية: جواز عطف (حُورٍ عِينٍ) على (أَكْوَابٍ)

جاء ذلك في قول الله – تعالى –: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ 19 بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ 20 وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ 21 لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ 22 وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ 23 وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ 24 وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ 25 جَزَآءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ 26)[55].

قال أبو بكر: "كان أبو جعفر، والأعمش، وحمزة، والكسائيّ يقرؤون: (وَحُورٍ عِينٍ) بالخفض، فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على (يشتهون)؛ لأن (الحُور) منسوقات على (الأكواب). وإن شئت جعلتهُنَّ نَسَقًا على قوله: (فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ)[56] وفي (حُورٍ عِينٍ). وقال السجستانيّ: لا يجوز أن تكون (الحور) منسوقاتٍ على (الأكواب)؛ لأنه لا يجوز أن يطوف الوِلْدَانُ بـ(الحور العين)"[57].

ذكر أبو بكر قراءة جرّ (وَحُورٍ عِينٍ)، وعطفها على (الأكواب)، وأجاز أن تُعطف على قوله – تعالى –: (فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ)، ولم يُجز السجستانيّ عطفها على (الأكواب).

فهل سلَّم له أبو بكر ذلك؟

انتقاد أبي بكر الأنباريّ لأبي حاتم للسجستانيّ

خرَّج أبو بكر قراءة: (وَحُورٍ عِينٍ) – بالجرّ – على وجهين: أحدهما: أنها معطوفة على (فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ)؛ والتقدير: ((في جنّات النعيم وفي حُورٍ عِينٍ))، والآخر: أنها معطوفة على (الأكواب)؛ والتقدير: ((يطوفُ عليهم وِلْدانٌ مخلَّدون بأكوابٍ وحُورٍ عِينٍ))، وأنكر أبو حاتم عطف ذلك على (الأكواب)؛ واستدلّ بأنه لا يجوز أن يطوف الوِلْدان المخلَّدون بالحور.

وانتقده أبو بكر قائلًا: "قال السجستانيّ: لا يجوز أن تكون (الحور) منسوقاتٍ على (الأكواب)؛ لأنه لا يجوز أن يطوف الوِلْدَانُ بـ(الحور العين). **وهذا خطأ منه**؛ لأن العرب تُتبع اللفظة اللفظة، وإن كانت غير موافقة لها في المعنى. من ذلك قراءة أكثر الأئمة في سورة المائدة: (وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ)[58]، فخفضوا (الأرجل) على النسق على (الرؤوس)، وهي تخالفها في المعنى؛ لأن (الرؤوس) تمسح، و(الأرجل) تغسل، قال الحطيئة[59]:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا ... وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

فنسق (العيون) على (الحواجب)، و(العيون) لا تزجّج إنما تكحّل، وهذا كثير في كلام العرب"[60].

بيَّن ابن الأنباريّ أنّ يجوز في اللغة عطف كلمة على كلمة وإن خالفتها في المعنى، واستدلّ بقراءة جرّ (الأرجل) في آية الوضوء من سورة المائدة؛ إذ جاءت (الأرجل) مجرورةً عطفًا على (الرؤوس) مع اختلافهما في المعنى، فـ(الرؤوس) تُمسح، و(الأرجل) تُغسل، وكذلك استدلَّ بقول الحطيئة، ((وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا))؛ إذ عطف (العيون) على (الحواجب)، و(العيون) تكحّل ولا تزجّج.

ثمَّ نقل عن الفرّاء: أنه قال: "يلزم من رفع (الحور العين)؛ لأنهنَّ لا يُطاف بهِنَّ أن يرفع (الفاكهة واللحم)؛ لأنهما لا يُطاف بهما إنما يطاف بـ(الخمر) وحدها"[61].

وخلاصة هذه المسألة أن ابن الأنباريّ قد انتقد قول السجستانيّ، واستدلّ بالقرآن الكريم والشعر على أنهم قد يعطفون اللفظة على اللفظة وإن اختلف معناهما.

الفصل الثاني: النقد في قضايا الحروف، وتحته مبحثان:

المبحث الأول: النقد في الحروف المبنية على الفتح، ويشمل مسألتين:

المسألة الأولى: احتمال واو (وَالرَّٰسِخُونَ) العطف أو الاستئناف

جاء ذلك في قول الله – سبحانه –: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾[62].

قال أبو بكر: "قال السجستاني: (الرَّٰسِخُونَ) غير عالِمينَ بتأْويله، ولم يعرف المذهب الثاني، واحتجّ بأن (الراسخينَ) في موضع رفع: ((وأما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به))"[63].

ذكر أبو بكر أنّ السجستانيّ قال: إنّ الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه.

فهل قَبِلَ أبو بكر ما قاله أبو حاتم؟

نقْد ابن الأنباريّ لأبي حاتم السجستانيّ

ذهب أبو حاتم وغيره[64] إلى أنَّ الوقف التامَّ على قوله – تعالى –: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ثُمَّ يبتدئ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، فالواو – على هذا – في قوله: (وَالرَّٰسِخُونَ) واو الاستئناف، و(الرَّٰسِخُونَ) مبتدأ، و(فِى ٱلْعِلْمِ) جارّ ومجرور متعلّقان بـ(الرَّٰسِخُونَ)؛ لأنه اسم فاعل، و(يَقُولُونَ) في محلّ رفع خبر المبتدأ. ويكون التأويل بمعنى ما يؤول إليه معنى الكلام[65].

وذهب غيرهم إلى أنَّ الراسخين في العلم يعلمون تأويله[66]، والتأويل – عندهم – بمعنى التفسير[67]، وعلى هذا القول تكون الواو في (وَالرَّٰسِخُونَ) واو العطف، و(الرَّٰسِخُونَ) معطوف على اسم الجلالة (ٱللَّهُ)؛ أي: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، وحينئذٍ فجملة (يَقُولُونَ) إمّا في محلّ نصب حال من الفاعل في (يَقُولُونَ)؛ أي: ((يعلمون تأويله قائلين آمنّا به))، وإمّا خبر مبتدأ محذوف؛ والتقدير: ((هم يقولون)).

قال أبو بكر: "قال السجستاني: (الرَّٰسِخُونَ) غير عالِمينَ بتأْويله، ولم يعرف المذهب الثاني، واحتجّ بأن (الراسخينَ) في موضع رفع: ((وأما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به)). فهذا ليس بحجّة على أصحاب القول الثاني؛ لأن الذين قالوا بالقول الثاني أخرجوا (الراسخين) من معنى الابتداء وأدخلوهم في النَّسَق، فلا يلزمهم أن يُدخلوا على المنسوق (أمَّا)[68]؛ لأن (أمَّا) إنما تدخل على الأسماء المبتدأة، ولا تدخل على الأسماء المنسوقة"[69].

ذكر ابن الأنباريّ أن السجستانيّ لم يعرف المذهب الثانيّ في إعراب الآية، واحتجّ بأن التقدير: (وأمّا الراسخون ...)، وقال أبو بكر: إن أصحاب المذهب الثاني أخرجوا (الراسخين) من الابتداء وأدخلوها في العطف على اسم الجلالة، وهم غير ملزومين بأن يُدخلوا (أمّا) على المعطوف.

ثُمَّ قال: "قال السجستانيّ: الدليل على أن الموضع موضع مبتدأ (وأما الراسخون فيقولون)؛ (أمَّا) لا تكاد تجيء وما بعدها رفع حتى تُثنَّى أو تُثلَّث أو أكثر، كما قال الله – تعالى –: (اَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ)[70] ثم أتبعها (وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ)[71]، (وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ)[72]. وقال ههنا: (فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ)، ثم لم يقل: (وأمَّا)، ففيه دليل أن الموضع موضع مبتدأ منقطع من الكلام الذي قبله"[73].

استدلّ أبو حاتم بأن (أمّا) إذا جاءت في الكلام فإنها تُكرَّر كما في الآيات التي ذكر من سورة الكهف، وقال؛ إنها قد ذُكرت قبلُ في قوله – تعالى –: (فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ)، ولم يقل: (وأمّا الراسخون)، فدلّ هذا على أنّ (الرَّٰسِخُونَ) مبتدأ، وليس بمعطوف على ما قبله.

لكن أنكر أبو بكر ذلك، فقال: "**هذا غلطٌ**؛ لأنه لو كان المعنى: ((أما الراسخون في العلم فيقولون)) لم يجز أن تحذف (أمَّا) والفاء؛ لأنهما ليستا ممَّا يُضمر"[74].

وخلاصة ما سبق بيانه أن ابن الأنباريّ قد انتقد أبا حاتم وغلَّطه، وبيَّن أنه يجوز في (الراسخين) أن تعطف على اسم الجلالة كما جاء ذلك عن طائفة من أهل العلم[75]، وذكر أبو بكر أنّ (أمّا) والفاء لا يجوز أن يُضمَرا.

المسألة الثانية: تردُّد الواو في (وَقِيلَ بُعْداً) بين العطف والاستئناف

ورد ذلك في قول الله – تعالى –: (وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ)[76].

قال ابن الأنباريّ: "قال السجستاني: (وَاسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ) وقف كافٍ"[77].

الوقف الكافي عند أبي حاتم السجستانيّ على قول الله – تعالى –: (ٱلْجُودِيِّ).

فكيف تلقَّى أبو بكر قول أبي حاتم؟

انتقاد أبي بكر لأبي حاتم

جعل أبو حاتم الوقف على (وَاسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ) كافيًا، فعلى هذا تكون الواو في قوله: (وَقِيلَ بُعْداً) استئنافية، ويكون (وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ) من قول نوحٍ – عليه السلام – والمؤمنين. وممّن ذهب إلى أنّ الوقف كافٍ أبو عمر الدانيّ

(444هـ)[78] والأشمونيّ (1100هـ)[79].

وخالف أبو بكر أبا حاتم، فقال: "قال السجستانيّ: (وَاسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ) وقف كافٍ. **وهذا غلط**؛ لأن قوله: (وَقِيلَ بُعْداً) نسق على (غِيضَ ٱلْمَآءُ). ولو حسن الوقف على (الجوديّ) على ما ذكر لحَسُنَ الوقف على (الماء) وعلى (الأمر)"[80].

لا يرى أبو بكر الوقف على (الجُوديّ) وقفًا كافيًا؛ لأن الواو عاطفة وليست استئنافيةً عنده، فيصير (وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ) معطوفًا على ما قبله، وبهذا يكون (وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ) من قول الله عزَّ وجلَّ. ومن الذين ذهبوا إلى هذا القول الطبريّ (310هـ)[81]. وذكر ابن عطية (542هـ) أنّ هذا الإعراب "أظهر وأبلغ"[82].

وخلاصة ما مضى ذكره أنه قد اختُلف في (وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ)، فقيل: الواو استئنافية؛ لأن هذا من قول نوح – عليه السلام – المؤمنين. وهذا قول أبي حاتم السجستانيّ ومن وافقه.

وقال أبو بكر الأنباريّ: "**هذا غلط**؛ لأن قوله: (وَقِيلَ بُعْداً) نسق على (غِيضَ ٱلْمَآءُ)"[83]؛ لأنّ (وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ) من قول الله تبارك وتعالى؛ لهذا انتقد أبو بكر إعراب أبي حاتم وغلَّطه.

المبحث الثاني: النقد في الحروف المبنية على الكسر، ويضمّ مسألتين:

المسألة الأولى: تعلُّق لام (لِتُنذِرَ) بـ(أُنْزِلَ) أو بفعل مقدَّر

ورد ذلك في قول الله – تعالى –: (الٓمٓصٓ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ)[84].

قال أبو بكر: "قال السجستاني: الوقف على قوله: (فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ) كافٍ"[85].

نقل أبو بكر عن أبي حاتم أن الوقف الكافي على (حَرَجٌ مِّنْهُ).

فهل سلَّم له أبو بكر؟

انتقاد ابن الأنباريّ للسجستانيّ

ذهب أبو حاتم إلى أنّ الوقف على (حَرَجٌ مِّنْهُ) كافٍ، وعلى هذا تكون اللام في (لِتُنذرَ) متعلِّقةً بفعل مقدَّر يدلّ على (أُنْزِلَ) المتقدِّم. قال الأشمونيّ: "(حَرَجٌ مِّنْهُ) كافٍ، إن علّقت (لام كيْ) بفعلٍ مقدَّر؛ أي: ((أنزلناه إليك؛ لِتُنذرَ به))، وليس بوقف إن علّقت بـ(أُنْزِلَ)"[86].

وانتقد ابن الأنباريّ أبا حاتم، فقال: "قال السجستاني: الوقف على قوله: (فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ) كافٍ. **وهذا خطأ**؛ لأن معنى (لِتُنذِرَ بِهِۦ) التقديم، كأنه قال: ((المص كتابٌ أُنْزِلَ إليكَ لِتُنذِرَ به فلا يكنْ في صدركَ حرجٌ منه)). فلا يحسن الوقف على قوله: (حَرَجٌ مِّنْهُ)"[87].

جعل أبو بكر لام التعليل متعلِّقةً بالفعل (أُنزِلَ). وهذا الذي قصده بقوله: "لأن معنى (لِتُنذِرَ بِهِۦ) التقديم"[88]؛ والتقدير: ((كتابٌ أُنْزِلَ إليكَ لِتُنذِرَ به فلا يكنْ في صدركَ حرجٌ منه))، فيكون قوله: (فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ) جملةً معترضةً بين العلَّة والمعلول.

وخلاصة ذلك أنَّ أبا بكر قد انتقد السجستانيَّ؛ لأنه جعل الوقف على (حَرَجٌ مِّنْهُ) كافيًا. ومقتضى ما ذهب إليه أبو حاتم؛ أنّ اللام متعلِّقة بفعل مُقدَّر؛ وتقدير الكلام: ((أنزلناه إليكَ لِتُنذِرَ به)). وقد علَّقها أبو بكر بالفعل (أُنزِل) المذكور، ولعلَّه لم يَرَ حاجةً إلى التقدير؛ لأن في المذكور غُنْيَةً، فيكون إعراب الكلام على الأصل؛ إذ الأصل عدم التقدير. والتقدير لا يُلجأ إليه إلَّا إذا دعت إليه حاجة.

المسألة الثانية: اللام في (لِيَجْزِيَهُم) بين لام العِلَّة ولام القَسَم

جاء ذلك في قول الله – تبارك وتعالى –: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِياً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[89].

قال أبو بكر: "قال السجستانيّ: الوقف على قوله: (إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ) ... وقال السجستاني: اللام في (ليجزيهم) لام اليمين، كأنه قال: ((لَيَجزينَّهم الله))، فحذفوا النون وكسروا اللام وكانت مفتوحة، فأشبهت في اللفظ لام (كيْ)، فنصبوا بها كما نصبوا بلام (كيْ)"[90].

ذكر أبو بكر أن الوقف عند أبي حاتم على (إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ)، وجعل اللام لام اليمين.

فكيف تلقَّى أبو بكر هذا القول؟

انتقاد ابن الأنباريّ لأبي حاتم السجستانيّ

ذهب أبو حاتم السجستانيّ إلى أنَّ الوقف على (إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ)، وجعل اللام لام القَسَم في (لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ)، وقال: إنّ الأصل (لَيَجْزِيَنَّهم)، فحذف نون التوكيد تخفيفًا، وكُسرت لام القَسَم، فأشبهت في اللفظ لام التعليل.

لكن أنكر عليه أبو بكر ذلك قائلًا: "**هذا غلط**؛ لأن قوله: (لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ) متعلِّق بـ(كُتِبَ)، كأنه قال: ((إلا كُتِبَ لهم به عملٌ صالحٌ لكن ليجزيهم))"[91].

فاللام – عند أبي بكر – متعلِّقة بالفعل (كُتِب)؛ فلِذا لم يَرَ رأيَ أبي حاتم، ثُمَّ قال: "قال السجستانيّ: اللام في (ليجزيهم) لام اليمين، كأنه قال: ((لَيَجزينَّهم الله))، فحذفوا النون وكسروا اللام وكانت مفتوحة، فأشبهت في اللفظ لام (كيْ)، فنصبوا بها كما نصبوا بلام (كيْ) ... واحتجَّ بأن العرب تقول في التعجُّب: ((أَظْرِفْ بِزَيْدٍ))، فيَجزمونه لشبهه لفظ الأمر"[92].

وقد انتقد أبو بكر ما احتجَّ به أبو حاتم، فقال: "**هذا غلطٌ**؛ لأن لام القَسَم لا تُكسر ولا يُنصب بها، ولو جاز أن يكون معنى (ليجزيهم): ((لَيجزينَّهم)) لَقُلْنا: ((واللهِ لِيقم زيد)) بتأويل ((واللهِ لَيَقُومَنَّ)). وهذا معدوم في كلام العرب، واحتجَّ بأن العرب تقول في التعجُّب: ((أَظْرِفْ بِزَيْدٍ))، فيَجزمونه لشبهه لفظ الأمر. وليس هذا بمنزلة ذاك؛ لأن التعجُّب عُدِل إلى لفظ الأمر، ولام اليمين لم توجد مكسورة قطّ في حال ظهور اليمين ولا في حال إضمارها"[93].

وقد انتقده أبو بكر في غير هذا الموضع[94]، فمن ذلك ما ذكره عند قوله – تعالى –: ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّاۚ﴾[95]؛ إذ قال: "(وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ) على معنى: ((ولكيْ نجعله آيةً للناس نخلقه)). وقال السجستانيّ: المعنى: ((ولَنَجْعَلَنَّهُ)). **وهو خطأ**؛ لعِلَّة شرحناها في صدر الكتاب"[96].

وخلاصة ذلك أن ابن الأنباريّ قد انتقد قول أبي حاتم السجستانيّ، ووصفه بأنه غلطٌ؛ لأن ذلك لا يصحّ في كلام العرب؛ بل نقل الدانيّ الإجماع على خطأ أبي حاتم؛ فقال: "أجمع أهل العلم باللسان على أنَّ ما قاله وقدَّره خطأٌ لا يصحّ في لغة ولا قياس"[97].

الفصل الثالث: النقد في قضايا الجمل، ويحتوي على مبحثين:

المبحث الأوّل: النقد في الجمل التي لها محلّ من الإعراب، وتحته ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: (تُثِيرُ ٱلْاَرْضَ) بين النعت لـ(ذَلُول) والإخبار عن محذوف

جاء ذلك في قوله الله – تعالى –: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْاَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾[98].

قال أبو بكر: "حكى لي يموت عن السجستانيّ أنه قال: الوقف (لَّا ذَلُولٌ) والابتداء (تُثِيرُ ٱلْاَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ)، وقال: هذه البقرة وصفها الله بأنها تثير الأرض ولا تسقي الحرث"[99].

نقل أبو بكر عن السجستانيّ أنّه يقف على (لَّا ذَلُولٌ)، ثمَّ يبتدئ: (تُثِيرُ ٱلْاَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ)، واحتجّ بأن هذه البقرة قد وصفها الله بأنها تثير الأرض ولا تسقي الحرث.

فهل سلَّم له أبو بكر ما قاله؟

نقْد ابن الأنباريّ لأبي حاتم السجستانيّ

ذهب أبو حاتم السجستانيّ إلى أنّ الوقف على (لَّا ذَلُولٌ). وعلى هذا يكون قوله: (تُثِيرُ ٱلْاَرْضَ) مستأنفًا في محلّ رفع خبر مبتدأ محذوف؛ والتقدير: ((هي تُثير الأرض ولا تسقي الحرث))، أو يكون مستأنفًا بنفسه دون تقدير. واحتجّ أبو حاتم بأن هذه البقرة قد وصفها الله بأنها تثير الأرض ولا تسقي الحرث.

لكن اعترض عليه أبو بكر، فقال: "**هذا القول عندي غير صحيح**؛ لأن التي تُثير الأرض لا يعدم منها سقي الحرث. وما روى أحد من الأئمة الذين يلزمُنا قبول قولهم: أنهم وصفوها بهذا الوصف، ولا ادّعَوْا لها ما ذكره هذا الرجل؛ بل المأثور في تفسيرها: ((ليست بذلول فتُثير الأرض وتسقي الحرث)). وقوله – أيضًا – يفسر بظاهر الآية؛ لأنها إذا أثارت الأرض كانت ذلولًا. وقد نفى الله هذا الوصف عنها. فقول **السجستانيّ في هذا لا يُؤخَذ به ولا يُعرَّج عليه**"[100].

اعترض أبو بكر على أبي حاتم، واحتجّ بأن البقرة التي تُثير الأرض لا يعدم منها أن تسقي الحرث، وقال: إنه لم يُروَ عن أحد من الأئمة أنه ذكر أنها تثير الأرض؛ بل الذي رُوي عنهم: أنها بقرة ليست بمُذلَّلة بالعمل في إثارة الأرض وسقي الحرث[101]، وقد بيَّن ذلك الحسن بأنها كانت وحشيّةً ليس لها ذُلُّ الإنسيّة بإثارة الأرض ولا بسقْي الحرث[102]. ثُمَّ استدلّ أبو بكر بظاهر الآية، فذكر أنها لو كانت تثير الأرض لكانت ذلولًا. والله قد نفى عنها هذا الوصف. فجملة (تُثِيرُ ٱلْاَرْضَ) – عند أبي بكر – في محلّ رفع نعت لـ(ذلول)؛ والتقدير: ((إنها بقرةٌ لا ذلولٌ مُثيرةٌ للأرض))؛ لهذا نقل عن الفرّاء أنه لا يُوقف على (ذلول)[103].

لكن قد أُجيب بأن البقرة تُثير الأرض بأظلافها[104] مرحًا ونشاطًا، قال السمين الحلبيّ (756هـ): "قد أجاب بعضُهم عن الوجه الثاني بأن إثارةَ الأرض عبارةٌ عن مَرَحِها ونشاطِها كما قال امرؤ القيس[105]:

يُـهِـيـلُ وَيُـذْرِي تُـرْبَـهُ ويُـثِـيرُهُ إِثَارَةَ نَـبَّـاثِ الْهَـواجِـرِ مُخْـمِـسِ

أي: تثيرُ الأرضَ مَرَحًا ونشاطًا لا حَرْثًا وعَمَلًا"[106].

وخلاصة ما ذُكِر أن ابن الأنباريّ قد انتقد أبا حاتم السجستانيّ، ويدلّ على ذلك قوله: **"وهذا القول عندي غير صحيح** ... فقول **السجستانيّ في هذا لا يُؤخَذ به ولا يُعرَّج عليه"**[107]. فضعَّف ما قاله؛ بل وصفه بأنه لا يُؤخذ به ولا يُعرَّج عليه؛ لأن جملة (تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ) نعت لـ(ذلول).

المسألة الثانية: عطف (وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ) على (وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرِيٰةَ وَالإنجِيلَ)

ورد ذلك في قول الله – عزَّ وجلَّ –: (الٓمٓ 1 ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ 2 نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرِيٰةَ وَالإنجِيلَ 3 مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ)[108].

قال أبو بكر: "الوقف على (مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ) حسن غير تامٍّ. وقال السجستاني: هو تامٌّ"[109].

ذكر ابن الأنباريّ أن (مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ) وقفٌ تامٌّ عند أبي حاتم السجستانيّ.

فكيف تلقَّى أبو بكر ذلك؟

انتقاد ابن الأنباريّ للسجستانيّ

ذهب أبو حاتم إلى أنّ الوقف على (مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ) تامٌّ؛ وخالفه في ذلك أبو بكر فجعل الوقف حسَنًا غيرَ تامٍّ، فقال: "الوقف على (مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ) حسن غير تامٍّ. وقال السجستاني: هو تامٌّ، **وهو خطأ منه**؛ لأن قوله: (وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ) نسق على ما قبله"[110].

وإنّما خطَّأه أبو بكر؛ لأن جملة (وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ) معطوفة على جملة (وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرِيٰةَ وَالإنجِيلَ)، ولا يكون الوقف تامًّا على المعطوف عليه دون المعطوف؛ لهذا انتقد أبو بكر قول أبي حاتم السجستانيّ، وخطَّأه.

المسألة الثالثة: لا يُفصل (هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ) عمَّا قبله؛ لأنه محكيٌّ بالقول

جاء ذلك في قول الله – تعالى –: (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ)[111].

قال أبو بكر: "قال السجستانيّ: (لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ) وقفٌ كافٍ"[112].

نقل أبو بكر عن أبي حاتم السجستانيّ أنّ الوقف على (لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ) كافٍ.

فهل قَبِل أبو بكر هذا القول؟

انتقاد ابن الأنباريّ لأبي حاتم السجستانيّ

ذكر أبو بكر أنّ أبا حاتم جعل الوقف كافيًا على (لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ)، واعترض أبو بكر على ذلك؛ فقال: "قال السجستاني: (لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ) وقف كافٍ. **وهذا غَلَطٌ**؛ لأن قوله: (هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ) حكاية، ولا يتمُّ الوقف على الحكاية دون الْمَحْكِيّ"[113].

وغلَّطه أبو بكر؛ لأن (هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ) حكاية؛ أي: مقول القول، فجملة (هَٰذَا حَلَٰلٌ) وما عُطِف عليها في محلّ نصب لـ(وَلَا تَقُولُواْ)؛ أي: ((ولا تقولوا هذا حلال وهذا حرام))؛ فلهذا انتقد ابن الأنباريّ الوقوف على (لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ)؛ لأنه وقفَ ولم يستكمل العامل معمولَه.

لكن أنكر النحاس نسبة هذا القول إلى أبي حاتم، فقال: "(وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ). فإن بعض النحويين حكى عن أبي حاتم أنه جعله وقفًا وغلَّطه؛ لأن (هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ) متّصل بالقول، قال أبو جعفر: ولا أعرف هذا عن أبي حاتم إلَّا من حكاية هذا الرجل؛ وإنّما قال أبو حاتم: الوقف (لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ). وهذا صواب"[114].

ونسب الدانيّ ذلك إلى أبي حاتم[115]. وسواء كان ما نُسِب إليه صحيحًا أو غيرَ صحيح فإن الذي يُعنى به البحث هو انتقاد ابن الأنباريّ لأقوال أبي حاتم. وقد تبيَّن أنه ينتقد ما ذهب إليه هنا؛ لقوله: **"هذا غَلَطٌ"**[116].

المبحث الثاني: النقد في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، ويضمّ مسألة واحدة:

جملة (أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ) بين الاستئناف والصلة

ورد ذلك في قول الله – تبارك وتعالى –: (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ)[117].

قال أبو بكر: "قال السجستانيّ: (أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ) من صلة (التي) كما قال في آل عمران: (وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ)[118]"[119].

جعل السجستانيّ جملة (أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ) داخلةً في صلة (التي).

فكيف تلقَّى أبو بكر ذلك؟

انتقاد ابن الأنباريّ للسجستانيّ

ذهب أبو حاتم إلى أن جملة (أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ) من صلة الاسم الموصول (التي)، واحتجّ بأنها مثل آية آل عمران، وهي قوله – تعالى –: (وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ).

واعترض عليه أبو بكر قائلًا: **"هذا غلط**؛ لأن (التي) في سورة البقرة قد وُصلَت بقوله: (وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ)، فلا يجوز أن يُوصَل بصلة ثانية. وفي سورة آل عمران ليس لها صلة غير (أُعِدَّتْ)"[120].

فغلَّطه أبو بكر؛ لأن صلة آية البقرة قوله: (وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ)، فاكتفت بذلك، فصحَّ الوقف والاستئناف بقوله: (أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ)، وكأنّ سائلًا سأل لمن أُعِدَّتْ هذه النار التي وَقودها الناس والحجارة؟ فقيل له: أُعِدَّتْ للكافرين. وهذا بخلاف آية آل عمران، فلم تأتِ لها صلةٌ غير قوله: (أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ). ومن هنا يظهر الفرق بين الآيتين؛ ولذلك انتقد أبو بكر أبا حاتم السجستانيّ.

الخاتمة

قد تَوصَّل البحث إلى النتائج الآتية:

اشتمل البحث على ثلاثة فصول، فأمّا الفصل الأوّل فقد تعلَّق بالنقد في قضايا الأسماء، وضمّ ثلاثة مباحث اشتملت على عشر مسائل انتقد فيها ابن الأنباري أبا حاتم السجستانيّ، فانتقده في إعراب (مَنْ) من (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ)؛ إذ جعل أبو حاتم (مَنْ) مبتدأ محذوف الخبر، وأعربها أبو بكر في محلّ رفع عطفًا على اسم الجلالة، وأجاز أن تكون في محلّ نصب بفعل مضمَر.

وانتقده عند قوله – تعالى –: (يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦ)؛ إذ ذهب أبو حاتم إلى أنَّ اللام للابتداء، و(مَنْ) مبتدأ أوّل، و(ضَرُّهُ) مبتدأ ثانٍ، و(أَقْرَبُ) خبر المبتدأ الثاني، والجملة صلة (مَن)، وخبر المبتدأ الأوّل (لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ). والإعراب – عند أبي بكر – أنّ (مَنْ) في محلّ نصب مفعول به لـ(يدعو)، واللام للقَسَم قُدِّمت على موضعها، والأصل: ((يدعو مَنْ واللهِ لَضُرُّه أقربُ مِن نفعه)). وكذلك انتقد السجستانيّ في اعتراضه على الأخفش في إعراب (ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ)؛ إذ قال الأخفش: (ذلك) مبتدأ، و(الكتاب) نعته، و(لَا رَيْبَ فِيهِ) خبر، فذهب أبو حاتم إلى أنّ (ذلك) مبتدأ، و(الكتاب) خبره، فبيَّن أبو بكر أنّ قول الأخفش جائز.

ثُمَّ انتقده في إعراب (إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقًّاۚ أَنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ)؛ إذ جعل أبو حاتم (أنَّ) وما دخلت عليه في محلّ نصب بالفعل العامل في (وَعۡدَ ٱللَّهِ)؛ أي: ((وَعَدَ اللهُ وَعْدًا أَنَّه يَبْدأُ الخلْقَ))، وذكر أبو بكر أنَّ (أنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية؛ والمعنى: ((حَقَّا بَدْؤُهُ الْخَلْقَ)). كما انتقده في جعله (شكرًا) منصوبًا بفعل مقدَّر وجوبًا من لفظ المصدر؛ أي: ((اشكروا الله شكرًا))؛ لأن المعنى – عند أبي بكر –: ((اعملوا شكرًا لله فيما أنعم به عليكم)).

وانتقده في جعله (رسولًا) منصوبًا بفعل محذوف؛ تقديره: ((أرسل رسولًا))؛ لأن النصب – عند ابن الأنباريّ – على أنه بدلٌ من (ذِكْرًا)، وحمل (أَنْزَلَ) على معنى (ظهر)؛ أي: ((قد أظهر اللهُ ذِكْرًا رسولًا)). ثُمَّ انتقده في إعراب (فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ)؛ إذ عطف أبو حاتم (يعقوبَ) على (إسحاق) المجرور بالباء، واعترض عليه أبو بكر؛ لأنه فصل بين حرف العطف وبين (يعقوب) بـ(مِنْ وَرَآءِ إِسْحَٰقَ)، ووجَّه ذلك على أن (يعقوب) منصوب بفعلٍ مضمَرٍ دلَّ عليه (بشَّرْنا)؛ والتقدير: ((فبشّرناها بإسحاقَ ومِن وراء إسحاقَ وَهَبْنا لها يعقوبَ)).

وكذلك انتقده في إنكاره نصب (مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا) على الظرفية، وبيَّن ابن الأنباريّ أنّ نصب ذلك على الظرفية جائز. ثُمَّ انتقده في جعله الوقف على (وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ) تامًّا. والوقف حسنٌ عند أبي بكر؛ لأن (وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ) معطوف على (وجيهًا)، كأنه قال: ((وَجِيهًا ومُقَرَّبًا))، فلا يَتِمُّ الوقف على المعطوف عليه دون المعطوف. وانتقده في انكاره قراءة: (وَحُورٍ عِينٖ) بالجرّ، وخرَّجها أبو بكر على وجهين: أحدهما: أنها معطوفة على (فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ)؛ أي: ((في جنّات النعيم وفي حُورٍ عِينٍ))، والآخر: أنها معطوفة على (الأكواب)؛ أي: ((يطوفُ عليهم وِلْدانٌ مخلَّدون بأكوابٍ وحُورٍ عِينٍ)).

وأمّا الفصل الثاني فقد اختصّ بالنقد في قضايا الحروف، وتضمَّن مبحثين اشتملَا على أربع مسائل؛ إذ انتقد أبو بكر أبا حاتم في جعله الواو استئنافيةً في موضعين: أحدهما: في (وَٱلرُّسِخُونَ)، والآخر: في (وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ)، فذكر أنها عاطفة في الآية الثانية، وأجاز ذلك في الآية الأولى. وعلَّق أبو حاتم اللام من (لِتُنذرَ) بفعل مقدَّر في قوله – تعالى –: (كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ

فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ). وانتقده أبو بكر؛ لأنها متعلِّقة بالفعل (أُنزِلَ)، ثُمَّ انتقده في جعله اللام من (لِيَجْزِيَهُم) لامَ قَسَم؛ لأنها لام التعليل.

وأمّا الفصل الثالث فقد خُصِّص للنقد في قضايا الجمل، واحتوى على مبحثينِ ضمَّا أربع مسائل؛ إذ انتقد ابن الأنباريّ وقفَ أبي حاتم على (لَّا ذَلُولٌ) واستئنافَه (تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ)، على أن الجملة في محلّ رفع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ((هي تُثير الأرض))، وأعرب أبو بكر الجملة في محلّ رفع نعتًا لـ(ذَلول). وكذا انتقده في جعله الوقف على (مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ) تامًّا، وهو حسنٌ عند أبي بكر؛ لأن جملة (وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ) معطوفة على جملة (وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرِىٰةَ وَٱلإِنجِيلَ)، ولا يكون الوقف تامًّا على المعطوف عليه دون المعطوف. وانتقده في الوقف على (لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ)؛ لأن (هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ) حكاية، ولا يتمُّ الوقف على الحكاية دون الْمَحْكِيّ. كما انتقده في جعله جملة (أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ) من صلة الموصول؛ لأن (وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ) هو الصلة، فصحَّ الوقوف والاستئناف بقوله: (أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ).

الهوامش:

[1] – سورة الأنفال: الآية، 65.

[2] – إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ: أبو بكر الأنباريّ، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر مجمع اللغة العربية بدمشق، دون طبعة، دون طبعة، 1390هـ – 1971م، 2/687–688، (بتصرف).

[3] – ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، الناشر دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1427هـ – 2006م، 3/225. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، الناشر دار القلم – دمشق، دون طبعة، 1406هـ، 5/631–634.

[4] – النَّسَق من مصطلحات الكوفيّين، وهو يقابل العطف عند البصريّين، ينظر: مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها: عبد الله بن حمد الخثران، الناشر دار هجر – الجيزة – مصر، الطبعة الأولى، 1411هـ – 1990م، 77.

[5] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 2/687–688، (بتصرف).

[6] – المصدر نفسه، 2/687–688.

[7] – سورة الحج: الآية، 13.

[8] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 2/780.

[9] – ينظر: الكتاب الفريد: المنتجب، 4/334–337. والدر المصون: السمين الحلبي، 8/238–241.

[10] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 2/781.

[11] – ينظر: القطع والائتناف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، تحقيق عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الناشر دار عالم الكتب – الرياض، الطبعة الأولى، 1413هـ – 1992م، 2/440.

[12] – ينظر: معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ – 1983م، 2/217.

[13] – ينظر: الكتاب الفريد: المنتجب، 4/335، والدر المصون: السمين الحلبي، 8/238–241.

[14] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 2/780–781.

[15] – سورة البقرة: الآية، 1.

[16] – نقل ذلك عنه النحاس أيضًا، ينظر: القطع والائتناف، 33.

[17] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 1/485–486.

[18] – وهناك أقوال في إعراب الآية ذكرها أبو بكر وغيره، ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، 1/484–485، والقطع والائتناف: النحاس، 1/32–33.

[19] – ينظر: القطع والائتناف: النحاس، 32/1.

[20] – سورة الرعد: الآية، 1.

[21] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 486/1.

[22] – يريد بـ(لا يتبعهُنَّ): لا يأتي من التوابع لاسم الإشارة؛ أي: لا يكون نعتًا، أو بدلًا، أو عطفَ بيان إلا ما كان فيه الألف واللام.

[23] – سورة يونس: الآية، 4.

[24] – وقرأ بها الأعمش وسهل بن شعيب. ينظر: المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران الأصبهانيّ، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، الناشر مجمع اللغة العربية – دمشق، دون طبعة،1981م، 232، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، دون طبعة، 1415هـ – 1994م، 307/1.

[25] – ينظر: المبسوط: ابن مِهْران، 232.

[26] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 702/2–703، (بتصرف).

[27] – المصدر نفسه، 703/2.

[28] – سورة سبأ: الآية، 13.

[29] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 846/2.

[30] – وفيه ذلك أقوال أخرى. ينظر: الدر المصون: السمين الحلبيّ، 163/9.

[31] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 846/2.

[32] – المصدر نفسه، 846/2.

[33] – سورة الطلاق: الآية، 10–11.

[34] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 939/2–940، (بتصرف)

[35] – البيت من البسيط للنابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني: تحقيق أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار المعارف – القاهرة، الطبعة الثانية، دون تاريخ، 203، وجمهرة أشعار العرب: أبو زيد محمد بن أبي الخطّاب القرشيّ، تحقيق علي محمد البجادي، الناشر نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة، دون تاريخ، 189، والكتاب: أبو بِشْرٍ سيبويه، عَمرو بن عثمان بن قَنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ – 1988م، 286/1. وفي الديوان (ذكّرني) بدل (هيَّجني)، وعند القرشيّ وسيبويه (تغرَّبتُ) مكان (تعزَّيتُ).

[36] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 939/2، (بتصرف).

[37] – سورة هود: الآية، 70.

[38] – قرأ بنصب (يعقوب) ابن عامر، وحمزة، وحفص عن عاصم. والباقون يرفعون. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 715/2، والمبسوط: ابن مهران، 241.

[39] – سورة الصافات: الآية، 101.

[40] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 715/2–716.

[41] – المصدر نفسه، 716/2.

[42] – المصدر نفسه، 715/2–716.

[43] – سورة الأعراف: الآية، 136.

[44] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 664/2.

[45] – ينظر: المصدر نفسه، 664/2، والكتاب الفريد: المنتجب، 117/3.

[46] – ينظر: الكتاب الفريد: المنتجب، 117/3، والدر المصون: السمين الحلبي، 438/5.

[47] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 664/2.

[48] – على المحلّ؛ أي: على الظرفية، وهو من عبارات الكوفيّين كما ذكر أبو بكر.

[49] – يريد بقوله: ((أسقطت الخافض)): حذفت حرف الجرّ (في) من قوله: ((وأورثنا القوم الأرض التي باركنا فيها في مشارقها ومغاربها)).

[50] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 664/2-665.

[51] – سورة آل عمران: الآية، 45.

[52] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 577/2.

[53] – سورة آل عمران: الآية، 46.

[54] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 577/2.

[55] – سورة الواقعة: الآية، 19-26.

[56] – سورة الواقعة: الآية، 14.

[57] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 921/2.

[58] – سورة المائدة: الآية، 7.

[59] – البيت من الوافر، وقد نسبه العينيّ وغيره للراعي النميريّ، وهو في ديوانه، ينظر: ديوان الراعي النميريّ: شرح واضح الصمد، الناشر دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ – 1995م، 232، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، الناشر دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ – 2010م، 1074/3. ورواية الديوان: (وَهِزَّةِ نِسْوَةٍ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ ... يُزَجِّجْنَ).

[60] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 921/2-922.

[61] – المصدر نفسه، 922/2، وينظر: معاني القرآن: الفرّاء، 124/3.

[62] – سورة آل عمران: الآية، 7.

[63] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 567/2.

[64] – ينظر: القطع والائتناف: النحاس، 124/1-126.

[65] – ينظر: التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل: أبو العبّاس أحمد بن عمّار المهدويّ، تحقيق محمد زياد محمد طاهر شعبان وفرح صبري شيخ البزُورية، الناشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، الطبعة الأولى، 1435هـ – 2014م، 12/2.

[66] – ينظر: القطع والائتناف: النحاس، 126/1.

[67] – ينظر: المصدر نفسه، 126/1، والتحصيل: المهدويّ، 10/2.

[68] – جاء في هذا الموضع الكلام هكذا: (فلا يلزمهم أن يدخلوا على المنسوق. إمَّا لأنّ (أمّا) ...)، فضُبِط ذلك بنقطة بعد (المنسوق)، وأتت (إمّا) بكسر الهمزة. والصواب الذي يتّسق به الكلام أن يكون بفتح الهمزة وبدون نقطة، هكذا: (فلا يلزمهم أن يُدخلوا على المنسوق (أمَّا)؛ لأنّ (أمّا) ...). وهذا ما أُثبت أعلاه.

[69] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 567/2.

[70] – سورة الكهف: الآية، 78.

[71] – سورة الكهف: الآية، 79.

[72] – سورة الكهف: الآية، 81.

[73] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 567/2-568.

[74] – المصدر نفسه، 568/2.

[75] – قد ذكر أصحاب هذا المذهب أبو جعفر النحّاس، ينظر: القطع والائتناف، 126/1.

[76] – سورة هود: الآية، 44.

[77] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 712/2.

[78] – ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عزَّ وجلّ: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ الأندلسيّ، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ – 1987م، 316.

[79] – قال الأشمونيّ: "(وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ) كافٍ، والواو بعده؛ للاستئناف، لا للعطف؛ لأنَّه فرغ من صفة الماء وجفافه". ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا: أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشمونيّ المصريّ، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، الناشر دار الحديث – القاهرة، دون طبعة، 2008م، 348/1.

[80] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 712/2-713.

[81] – ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ، تحقيق محمود شاكر، الناشر دار ابن الجوزي – القاهرة، الطبعة الأولى، 2009م، 335/15.

[82] – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسيّ، تحقيق مجموعة من الباحثين، الناشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، الطبعة الثالثة، 1436هـ – 2015م، 318/5.

[83] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 712/2-713.

[84] – سورة الأعراف: الآية، 1.

[85] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 650/2.

[86] – منار الهدى: الأشمونيّ، 261/1.

[87] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 650/2.

[88] – المصدر نفسه، 650/2.

[89] – سورة التوبة: الآية، 122.

[90] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 700/2، (بتصرف).

[91] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 700/2.

[92] – المصدر نفسه، 700/2، (بتصرف).

[93] – المصدر نفسه، 700/2-701.

[94] – ينظر: المصدر نفسه، 767/2-768، 799، 834، 900.

[95] – سورة مريم: الآية، 20.

[96] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 762/2.

[97] – المكتفى: الدانيّ، 300.

[98] – سورة البقرة: الآية، 70.

[99] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 521/1.

[100] – المصدر نفسه، 521/1.

[101] – ينظر: جامع البيان: الطبريّ، 212/2-213، والقطع والائتناف: النحاس، 64/1-65.

[102] – ينظر: جامع البيان: الطبريّ، 213/2، والقطع والائتناف: النحاس، 65/1.

[103] – ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 521/1.

[104] – قد روى ذلك الطبريّ عن الربيع. ينظر: جامع البيان، 212/2-213.

[105] – البيت من بحر الطويل لامرئ القيس في ديوانه. ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار المعارف – القاهرة، الطبعة الخامسة، 1990م، 102. يَهيل، أي: الثور، يُنحّي تراب الحفرة التي ينام فيها، ويُذْرِي تُرْبه: يُفرّقه ويرمي به. ونبّاث الهواجر: يعني: رجلًا اشتدَّ عليه حرُّ الهاجرة، فجعل يَنبُث التراب؛ أي: يُثيره ويستخرجه؛ ليصل إلى برد الثَّرى، فيباشره يدفع به شدَّة الحرّ والعطش، والمخمس: الذي ترد إبله الخمس. ينظر: شرح البيت في الديوان.

[106] – الدر المصون: السمين الحلبيّ، 430/1.

[107] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 521/1، (بتصرف).

[108] – سورة آل عمران: الآية، 1-3.

[109] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 2/563-564.

[110] – المصدر نفسه، 2/563-564.

[111] – سورة النحل: الآية، 116.

[112] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 2/750.

[113] – المصدر نفسه، 2/750-751.

[114] – القطع والائتناف: النحاس، 1/371-372.

[115] – ينظر: المكتفى: الدانيّ، 357.

[116] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 2/750.

[117] – سورة البقرة: الآية، 23.

[118] – سورة آل عمران: الآية، 131.

[119] – إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباريّ، 1/505.

[120] – المصدر نفسه، 1/505.